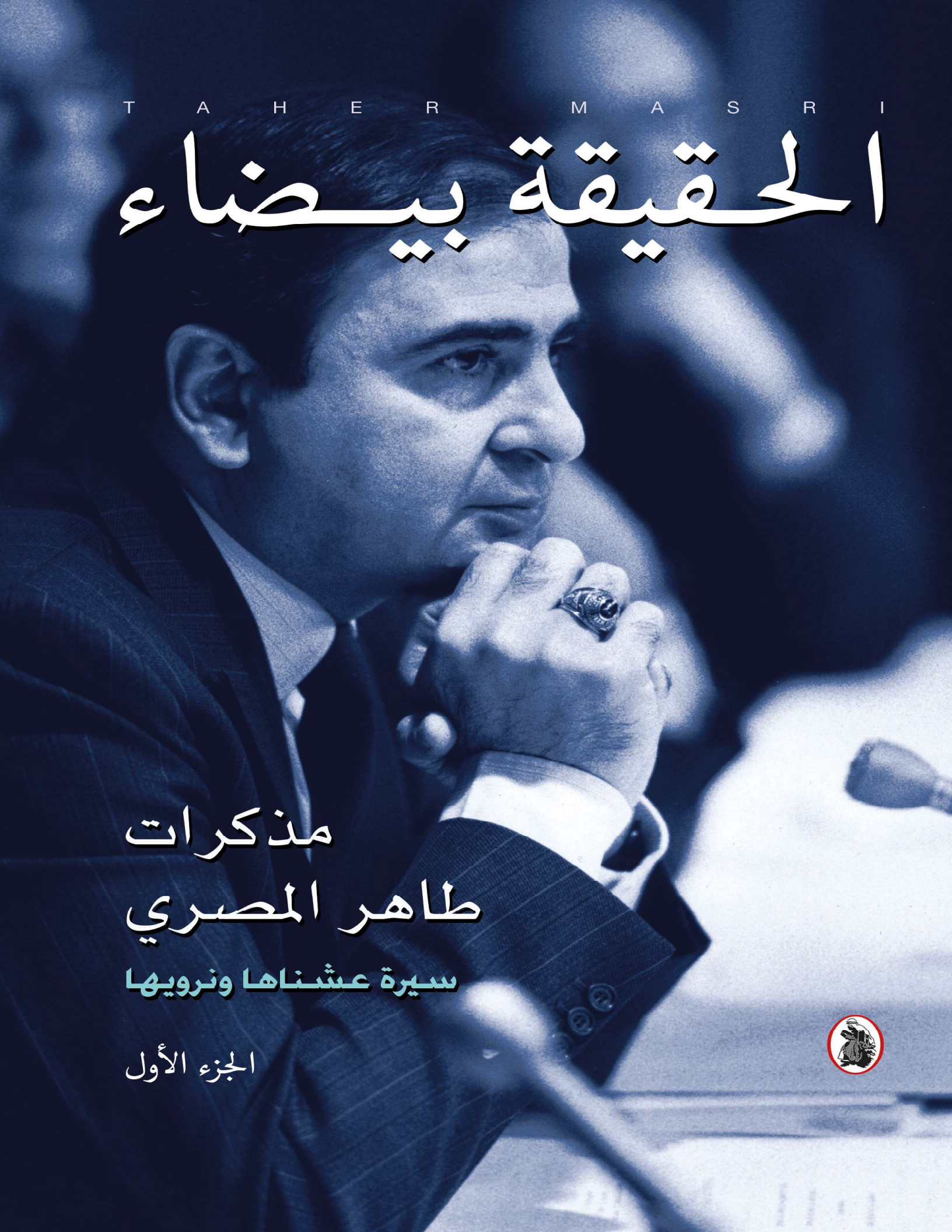

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ السّادسُ

المواجهةُ المفتوحةُ

تألّفتْ حكومةُ أحمد عبيدات في العاشرِ من كانون الثّاني / يناير ١٩٨٤ خَلَفًا لحكومةِ مضر بدران، وكان باديًا المَلْمَحُ الأمنيُّ في إدارتهِ شؤونَ الدّولةِ، خصوصًا في ظلِّ وجودِ أطرافٍ معاديةٍ للأردنّ عربيّةٍ وداخليّةٍ، بسببِ الحربِ العراقيّةِ الإيرانيّةِ، وبسببِ ترسّباتٍ قديمةٍ لدى فئاتٍ أردنيّةٍ تعيشُ خارجَ الأردنّ.

بدأتُ مهامي وزيرًا للخارجيّةِ من دونِ خلفيّةٍ صلبةٍ للتّعاملِ مع الأحداثِ الدّوليّةِ وتمثيلِ السّياسةِ الخارجيّةِ للأردنّ، تمامًا كما بدأتُ مسيرتي وزيرًا في العامِ ١٩٧٣ من دونِ تجربةٍ حقيقيّةٍ في العملِ العامِّ، كان طريقي صعبًا، ذلك أنّ عملَ وزيرِ الخارجيّةِ أكثر شمولًا من العملِ الدّبلوماسيِّ، ويتطلّبُ مهاراتٍ مختلفةً واَنتباهًا شديدًا.

وشكّلتْ تجربتي الدّبلوماسيّةُ مؤونتي الّتي اَتّكأتُ عليها في عملي، والّتي أعتبرُها محدودةً قياسًا إلى المهامِّ الّتي تتطلّبُها هذه الوزارةُ، على الرّغمِ من أنّني تولّيتُها على مدى عشرةِ أعوامٍ تقريبًا.

قبلتُ التّحدّي مع إصرارٍ على النّجاحِ وتنميةِ قدراتي مُعتمدًا على قناعاتٍ ومواقفَ وأخلاقيّاتٍ وقيمٍ، وأيضًا على تجربةٍ حملتُها معي منذُ أيّامِ الشّبابِ، وبدأتُ أتعاملُ مع منصبي الجديدِ ومع السّياساتِ بشكلٍ أوسع تدريجيًّا.

وكان عمري لا يتجاوزُ الثّانيةَ والأربعينَ عامًا عندما تسلّمتُ حقيبةَ الخارجيّةَ، وبقيتُ في المنصبِ خمسَ سنواتٍ ناقصةً أحدَ عشرَ يومًا بالتّمامِ والكمالِ، وعملتُ مع أحمد عبيدات في تلك الحكومةِ ومع زيد الرّفاعي في الحكومةِ الّتي تَلَتْها.

كنتُ معتادًا على الأجواءِ الحكوميّةِ، إلّا أنّني لم أكن خبيرًا في التّعاملِ مع شرائحَ واسعةٍ من موظّفِي سفاراتِنا المنتشرين في مختلفِ عواصمِ العالمِ، وكذلك مع قضايا متعدّدةٍ لا تتعلّقُ بعلاقاتِ الأردنّ مع بلدٍ واحدٍ، كما هو الأمرُ عندما كنتُ سفيرًا، بل بعلاقاتٍ تشملُ كلَّ البلدانِ الّتي لدينا فيها تمثيلٌ دبلوماسيٌّ.

يجبُ التّوضيحُ أنّ تأثيرَ وزيرِ الخارجيّةِ وصلاحيّاتِه أقلُّ ممّا يتخيّلهُ بعضُهم، فمنذُ ذلك الوقتِ وقبلهُ وبعدهُ، فإنَّ الملكَ هو الّذي يديرُ السّياسةَ الخارجيّةَ في الدّرجةِ الأولى، وفي حالاتٍ معيّنةٍ لرئيسِ الوزراءِ دورٌ يرتبطُ بشخصهِ، مع الإشارةِ إلى أنّ تأثيرَ أحمد عبيدات ومشاركتهُ الملكَ في تخطيطِ السّياسةِ الخارجيّةِ كان أقلَّ تأثيرًا من مشاركةِ زيد الرّفاعي في هذا الأمرِ.

ومن الملاحظِ أنّ دورَ السّفاراتِ والسّفراءِ بشكلٍ عامٍّ تقلّصَ كثيرًا في العقودِ الماضيةِ لصالحِ رئيسِ الدّولةِ، وأصبحَ الاتّصالُ المباشرُ بين رؤساءِ الدّولِ يأخذُ حيّزًا أكبر من دورِ وزاراتِ الخارجيّةِ.

بدأتُ أتلمّسُ طريقي مُعتمدًا على تجاربي السّابقةِ، وبدأتُ أتعاملُ مع منصبي الجديدِ ومع السّياساتِ بشكلٍ أوسعَ تدريجيًّا، لا سيّما وأنّ اَهتماماتِ عبيدات في السّياسةِ الخارجيّةِ كانتْ محدودةً، فهو لم يكن يعتبرُ نفسهُ معنيًّا بكلِّ أبعادِها، وتصرفَّ على أساسِ أنّ مهامَّ الحكومةِ الجديدةِ تتركّزُ على الشّأنِ الدّاخليِّ في الدّرجةِ الأولى، وكان يسعى من خلالِ هذه الحكومةِ إلى تحقيقِ إصلاحاتٍ داخليّةٍ، وهذا ما دفعهُ إلى رفعِ شعارِ «مِنْ أينَ لكَ هذا؟»، مُستهدِفًا من خلالهِ أولئكَ الّذين حصلوا على ثرواتٍ طائلةٍ وعقدوا صفقاتٍ غيرِ مشروعةٍ، علمًا أنّ عبيدات نفسه كان مطّلعًا عليها وعلى تفاصيلِها بحكمِ رئاستهِ دائرةَ المخابراتِ العامّةَ، ما خلقَ أجواءً ضدّهُ.

في تلك الفترةِ، كنتُ قدِ اَستأجرتُ شقّةً متواضعةً في ضاحيةِ الأميرِ راشد، تعودُ ملكيّتُها لزوجِ إحدى شقيقاتِ زوجتي، عندما عادتْ زوجتي وأولادي من لندن، بدأْنا البحثَ عن منزلٍ جديدٍ لنقيمَ فيهِ، وعندما عثرتُ على المنزلِ الّذي أريدهُ، لم أكنْ أملكُ ثمنهُ. لكنّني حظيتُ بدعمٍ عائليٍّ، وتحديدًا من عمّي صبيح المصري، وأخويّ زاهر والمرحوم زاهي، كما اَضطررتُ إلى بيعِ قطعةِ أرضٍ أملكُها في عمّان لتسديد الثّمنِ، وقمتُ بترتيبِ أموري على هذا الأساسِ واَشتريتُ المنزلَ الّذي أقيمُ فيه حاليًّا.

مع الأسفِ، سَرَتْ شائعةٌ وصلتْ إلى بعضِ الوزراءِ، بأنّ الملكَ حسين تبرّعَ لي لشراءِ منزلي، وهذا أمرٌ لم يحدثْ مطلقًا، ولم أتلقَّ أيّ مساعدةٍ من أحدٍ، باَستثناءِ ما تلقّيتهُ من عمّي صبيح وأخويّ، ولم أتلقَّ في أيِّ يومٍ من الأيّامِ ولغايةِ الآنِ أيَّ مبالغَ ماليّةٍ أو عينيّةٍ أو هدايا عاديّةً من القصرِ الملكيِّ أو غيرهِ.

كانتِ اَستقالةُ حكومةِ مضر بدران مبرمجةً مُسبقًا بالاتّفاقِ مع الملكِ، فقد كان بدران يرغبُ بتركِ منصبهِ بعدَ حوالي سبعِ سنواتٍ من رئاستهِ للحكومةِ في ظروفٍ صعبةٍ، اَنقطعتْ فقط لمدّةِ سبعةِ أشهرٍ، وهي مدّةُ حكومةِ الشّريف المرحوم عبد الحميد شرف الّذي توفّي أثناءَها.

وكان الملكُ حسين موافقًا على رغبةِ مضر بدران بالتّخلّي عن موقعهِ كرئيسٍ للوزراءِ بعد حينٍ، لذا فاتحهُ باَختيارهِ عبيدات لخلافتهِ في تشكيلِ الحكومةِ، بناءً على ثقتهِ بكفاءتهِ كمديرٍ لدائرةِ المخابراتِ العامّةِ طوالَ سبعةِ أعوامٍ أو ثمانية، وبحسّهِ السّياسيِّ إضافةً إلى الحسِّ الأمنيِّ العالي.

ولكنَّ بدران نجحَ بإقناعِ الملكِ أنّهُ من الأفضلِ عدمُ نقلِ عبيدات من منصبهِ كمديرٍ للمخابراتِ، ليصبحَ مباشرةً رئيسًا للوزراءِ، على رغم قناعتهِ التّامّةِ بقدراتهِ وتأييدهِ الكاملِ لتكليفهِ بتشكيلِ الحكومةِ ودعمهِ هذا التّوجّه لدى

الملكِ، لذا اَقترحَ عليهِ تعيينَ عبيدات أوّلًا في موقعٍ وزاريٍّ مدنيٍّ، ما يشكّلُ فترةً اَنتقاليّةً فاصلةً بين موقعهِ كمديرٍ للمخابراتِ العامّةِ، وبين موقعهِ المُقبلِ كرئيسٍ للوزراءِ، ما يكسبهُ خبراتٍ جديدةً، وعلى ضوءِ أداءِ عبيدات يتّخذُ الملكُ قرارهُ النّهائيَّ.

اِقتنعَ الملكُ بوجهةِ نظرِ بدران، وتمَّ تعيينُ عبيدات وزيرًا للدّاخليّةِ، ونظرًا إلى كفاءتهِ السّياسيّةِ والقانونيّةِ، تبوّأَ مركزهُ بجدارةٍ، لكنّهُ كان أوّلَ مَنْ وضعَ القيودَ على التّنقّلِ بين الضّفّتَين، واَخترعَ لذلك ما أصبحَ يُعرفُ بالبطاقةِ الخضراءِ والبطاقةِ الصّفراءِ، لمنعِ تسرّبِ الفلسطينيّين من الضّفّةِ الغربيّةِ إلى الضّفّةِ الشّرقيّةِ، ولقطعِ الطّريقِ على إرسالِ بضائعَ يهوديّةٍ إلى الأردنّ، على أنّها من إنتاجِ الضّفّةِ الغربيّةِ، كما كان يحصلُ سابقًا.

بدايةً، تناغمتْ سياسةُ أحمد عبيدات مع تفكيرِ الملكِ في جوانبَ كثيرةٍ ومتعدّدةٍ، إلّا أنّهُ بعد ذلك فاجأَ الملكَ بنظرتهِ إلى قضايا أخرى، بعضُها يتعلّقُ بالشّأنِ الدّاخليِ، وبعضُها الآخرُ يتعلّقُ بالقضيّة الفلسطينيّةِ، وأقصدُ بالشّأنِ الدّاخليِّ سلسلةَ التّوتّراتِ الّتي حدثتْ بينه وبين رجالِ القصرِ بدءًا بالشّريفِ زيد بن شاكر القائدِ العامِّ للقوّاتِ المسلّحةِ، ومروان القاسم رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ، وإلى حدٍّ ما مع عدنان أبوعودة وزيرِ البلاطِ.

كان في تقديري أنّ عبيدات ومن خلالِ عملهِ الطّويلِ كمديرٍ لدائرةِ المخابراتِ العامّةِ كان يعرفُ الكثيرَ عن تفاصيلِ الاتّصالاتِ وعن اَرتباطاتِ العديدِ من رجالاتِ الدّولةِ وسياساتهم. واَستمعتُ منه شخصيًّا إلى تلميحاتٍ كثيرةٍ حولَ اَرتباطاتِ بعضِهم، وأشرفَ بنفسهِ على تحقيقاتٍ أمنيّةٍ مع كثيرين، في وقتٍ كان الأردنّ يعاني من عداوةِ منظّماتٍ وأجهزةٍ مموّلةٍ من جهّاتٍ خارجيّةٍ، ما ولَّدَ تجاههُ مشاعرَ مختلطةً عند شرائحَ من المجتمعِ الأردنيِّ.

فالمعلومُ أنَّ هناكَ تفاهماتٍ بين أجهزةِ المخابراتِ سواء الصّديقة أو العدوّة بإبقاءِ قنواتٍ سرّيّةٍ مفتوحةٍ بينها بالتّعاونِ مع بعضِها بعضًا، بما فيهم المخابرات الأميركيّة، والمخابرات السّوفياتيّة «الكي جي بي»، والمخابرات البريطانيّة، وحتّى الموساد الإسرائيليّ، وللسّفاراتِ دورٌ معروفٌ في إيواءِ رجالِ المخابراتِ، وكانَتْ للمخابراتِ الأردنيّةِ علاقاتٌ قديمةٌ مع هذه الأجهزةِ الاستخباريّةِ العالميّةِ قبلَ أحمد عبيدات وبعدهُ ولا تزال مستمرّةٌ حتّى الآن، بل واَزدادتْ قوّةً.

وظلَّ الفكرُ الأمنيُّ في تلك الظّروفِ عند عبيدات قويًّا، إلّا أنّه لم يتغلّبْ على حسّهِ الوطنيِّ، ومن أبرزِ الأمثلةِ على ذلك طلبهُ من مجلسِ النّوّابِ عقدَ جلسةٍ سرّيّةٍ ليُطلِعهُ فيها على المحاولاتِ الكثيرةِ لمخابراتٍ عربيّةٍ راديكاليّةٍ في تجنيدِ الطّلّابِ الأردنيّين في الخارجِ وإغرائهم بالمالِ، بخاصّةٍ وأنّ معظمَهم يعانون من ظروفٍ ماليّةٍ صعبةٍ.

وأشارَ عبيدات في تلك الجلسةِ إلى أنَّ جبهةَ أبو نضال «صبري البنّا» المطّلعةَ على الوضع الطّلّابيِّ، أصبحتْ في خدمةِ تلك الأجهزةِ العربيّةِ.

وقد أدلى عبيدات في تلك الجلسةِ السّرّيّةِ بمعلوماتٍ وأرقامٍ أقنعتِ النّوّابَ والرّأيَ العامَّ بوجودِ خططٍ عديدةٍ تدرسُها المنظّماتُ الفدائيّةُ للقيامِ بأعمالٍ إرهابيّةٍ في عمّان.

وللحقيقةِ، فقدِ اَطّلعتُ على بعضِ تلك القصصِ من طلّابٍ أردنيّين، كانوا يقصدون سفارتَي ليبيا والعراق في مدريد، للحصولِ على مبالغَ ماليّةٍ كونهم يعانون ضائقةً ماليّةً بسببِ تصرّفاتِ السّفارةِ الأردنيّةِ.

وكان أحمد عبيدات مستاءً من حرّيّةِ حركةِ السّفاراتِ الكبرى في كلِّ أرجاءِ الأردنّ وفي المجتمعِ الأردنيِّ بدونِ قيودٍ، وكان يرى أنّهُ لا يجوزُ لدبلوماسيٍّ أجنبيٍّ أن يزورَ محافظةً ما أَو مسؤولًا ما، إلّا من خلالِ إذنٍ مسبقٍ من وزارةِ الخارجيّةِ.

وقد كانتِ الفوضى هي السائدة آنذاكَ، والسّفراءُ يتجوّلون بكلِّ حرّيّتِهم ولا مَنْ يسألُهم، ولا أحدَ منهم يحترمُ الأعرافَ الدّبلوماسيّةَ وقواعدَ السّلوكِ الدّبلوماسيِّ.

طلبَ عبيدات منّي تنظيمَ الأمرِ، وهذا ما حصلَ في وزارةِ الخارجيّةِ، حيثُ أصبحَ ملزِمًا أن تطلبَ السّفارةُ الإذنَ لتحديدِ مقابلةٍ، فتقومُ الوزارةُ بتحديدِها، ثمَّ تعلمُ السّفارةُ بذلك، وجرى تعميمُ هذا القرارِ على الدّوائرِ الرّسميّةِ لاعتمادِ التّرتيبِ الجديدِ وإلزامِ السّفاراتِ والبعثاتِ الدّبلوماسيّةِ في المملكةِ التقيُّدَ بهِ.

اِحتجّتْ بعضُ السّفاراتِ على هذا القرارِ، بخاصّةٍ السّفير العراقيّ نوري الويس، وكان زميلي عندما كان سفيرًا للعراقِ في باريس، فأكّدتُ له أنَّ هذا الأمرَ يجبُ أن يستمرَّ حتّى لا يحدثَ أيُّ تداخلٍ، وللأمانةِ لم أكنْ ميّالًا لاتّخاذِ هذا الإجراءِ، لأنّ الأردنّ كان بلدًا منفتحًا وليس لدينا ما نخفيه، لكنّني طبّقتهُ اَلتزامًا منّي برغبةِ الرّئيسِ عبيدات.

وأذكرُ أنّ السّفيرَ الأميركيَّ في عمّان بول بويكر (Paul Boeker)، أخبرَني في أحدِ الأيّامِ أنّهُ طلبَ مقابلةَ رئيسِ الوزراءِ الجديدِ، في زيارةٍ بروتوكوليّةٍ يقومُ بها السّفراءُ عادةً لكلِّ رئيسِ وزراء جديد، ولكنّ السّفارةَ الأميركيّةَ في عمّان لم تتلقَّ أيَّ جوابٍ من مكتبِ أحمد عبيدات طوالَ أسابيعَ، فسألتهُ إذا راجعتِ السّفارةُ مكتبَ الرّئيسِ، فقد يكونُ حصلَ خطأٌ ما أو سوءُ فهمٍ ما. فقالَ لي: «نعم. لقد فعلْنا ذلك عدّةَ مرّاتٍ وبقينا من دونِ جوابٍ».

في مناسبةٍ لاحقةٍ، سألتُ عبيدات عن هذا الأمرِ فقالَ لي: «صحيحٌ. ولم أجبْ لأنّني لا أريدُ مقابلتهُ في مكتبي»، سألتهُ: «لماذا؟ هذا هو السّفيرُ الأميركيُّ». أجابَني: «لا عملَ لهُ عندي، عملهُ معكَ كوزيرٍ للخارجيّةِ».

حاولتُ إقناعهُ بمقابلتهِ، فهو إجراءٌ يقومُ بهِ كلُّ السّفراءِ ولا ضيرَ في لقائهِ، أجابَني عبيدات بلهجةٍ حادّةٍ وأقسمَ لي قائلًا أنّ «هذا السّفيرَ لن يدخلَ مكتبي طالما أنا رئيسٌ للحكومةِ»، وفعلًا وفى بوعدهِ ولم يرَهُ منفردًا ولم يسمحْ له بدخولِ مكتبهِ. وهنا شعرتُ بأنَّ العدَّ العكسيَّ لحكومةِ عبيدات قد بدأَ، وكان شعورًا خافتًا.

وأشيرُ إلى أنّ السّفيرَ بول بويكر قد قدّمَ أوراقَ اَعتمادهِ في الأوّلِ من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٤، أي بعدَ حوالي تسعة أشهرٍ من تشكيلِ حكومة عبيدات، الّتي تشكّلتْ في العاشر من شهر كانون الثّاني / يناير ١٩٨٤.

وظلَّ ينتظرُ موافقةَ عبيدات على مقابلتهِ تسعةَ أشهرٍ أخرى حتّى اَستقالةِ الأخير في الرّابعِ من نيسان / أبريل ١٩٨٥.

ضمّتْ حكومةُ عبيدات تسعةَ عشرَ وزيرًا بالإضافةِ إليه، وجرى التّعديلُ الأوّلُ عليها بعدَ نحوِ عشرةِ أشهرٍ من تشكيلِها، وتحديدًا في اليومِ الأوّلِ من شهر تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٨٤، بعدَ اَستقالةِ وزيرِ الثّقافةِ عبد الله عويدات ووزيرِ التّنميةِ الاجتماعيّةِ عبد السّلام كنعان.

ودخلَ الحكومةَ أربعةُ وزراء جددٍ، هم: فرحي عبيد ود. هشام الخطيب ود. عبد الله النّسور ود. هاني الخصاونة، وتمّ تغييرُ بعضِ أسماءِ الوزاراتِ والحقائبَ.

وفي السّابع والعشرين من كانون الثّاني / يناير ١٩٨٥، اَستقالتْ وزيرةُ الإعلامِ السّيّدة ليلى شرف، وتمّ تعيينُ طاهر حكمتْ وزيرًا للإعلامِ بالوكالةِ إلى جانبِ اَحتفاظهِ بوزارةِ الثّقافةِ.

عندما ألّفَ عبيدات حكومتهُ، تمَّ تعيينُ مروان القاسم رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ وعدنان أبو عودة وزيرًا للبلاطِ، وكنتُ أظنُّ أنّ هذا المطبخَ السّياسيَّ كان يديرُ شؤونَ البلدِ مع الملك حسين إضافةً إلى مضر بدران، عندما كان رئيسًا للوزراءِ.

لكنّني فوجئتُ بمدى هشاشةِ العلاقةِ بين هذا الثّلاثيّ القويِّ وبين الرّئيس عبيدات. وظهرَ التّفاوتُ بينهم عندما يتعلّقُ الأمرُ بالإجراءاتِ لدى اَجتماعهم بالملكِ حسين، وكان الاجتماعُ في بعضِ الحالاتِ عاصفًا. وكلّما كنّا نلتقي مع الملكِ، كان التّوتّرُ يغلبُ على الأجواءِ. وتجنّبَ عبيدات المشاركةَ الفاعلةَ في مناقشةِ قضايا مهمّةٍ. في المقابل، كان فريقُ القصرِ يعملُ على تقليصِ دورِ عبيدات. وكان هذا ظاهرًا عند اَستضافةِ جلسةٍ أو دورةِ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ السّابعةَ عشرةَ الّذي عُقِدَ في عمّان نوفمبر ١٩٨٤ والتّوجّه إلى حلِّ الاتّفاقِ الأردنيِّ الفلسطينيِّ. وسوفَ أتحدّثُ عن ذلك لاحقًا.

ولم يكنِ الملكُ حسين مرتاحًا لهذا الوضعِ، بخاصّةٍ أنَ عبيدات كان حادًّا في نبرتهِ، ولا يتراجعُ عن رأيهِ، ويعتمدُ السّخريةَ في تعاملهِ مع خصومهِ السّياسيّين.

وظلَّ عبيدات خلالَ فترةِ رئاستهِ يؤخّرُ بشكلٍ واضحٍ ومقصودٍ معاملاتِ القيادةِ العّامّةِ للقوّاتِ المسلّحةِ ذاتِ الصّفةِ الماليّةِ الّتي تحتاجُ إلى موافقةٍ أو توقيعٍ أو تصديقِ رئيسِ الوزراءِ بصفتهِ أيضًا وزيرَ الدّفاعِ، وكان زيد بن شاكر يشكو للملكِ باَستمرارٍ من هذا الأمرِ، ونادرًا ما تجاوبَ عبيدات في تسريعِ إنجازِ تلك الطّلباتِ.

أعتقدُ أنّهُ كان يشكُّ بفسادِ بعضِ المسؤولين، وعندما اَستقالَ من منصبهِ وجدَ زيد الرّفاعي الّذي شكّلَ الحكومةَ خَلَفًا له، على مكتبهِ وفي أدراجهِ، ملفّاتٍ كثيرةً أوقفَ عبيدات العملَ بها، أو رفضَ الموافقةَ عليها وقرّرَ تجميدَها، وكان يقفُ ضدَّها بشكلٍ واضحٍ ومعلنٍ. وكانتْ معظمُ هذه الملفّاتِ والأوراقِ تعودُ بالدّرجةِ الأولى إلى الجيشِ الأردنيِّ والقوّاتِ المسلّحةِ، وترتبطُ تحديدًا بالقائدِ العامِّ زيد بن شاكر، وكان عبيدات يلمِّحُ في جلساتٍ خاصّةٍ بأنّه لم يكن يرغبُ باَستمرارِ سطوةِ مَنْ يظنّون أنّهم وعبر اَرتباطهم بسياساتٍ خارجيّةٍ أو صفقاتٍ داخليّةٍ، يستطيعون التّأثيرَ عليه أو على الدّولةِ ومصالِحها العليا.

وبصراحةٍ أقولُ إنّ هذه الحالةَ بقيَتْ تتفاعلُ بين المؤسَّسَتَين حتّى الدّقائقِ الأخيرةِ من عمرِ حكومةِ عبيدات، وأجزمُ بأنّ عبيدات ظلَّ مُقتنعًا بأنَّ هذه الصّفقاتِ والطّلباتِ الّتي تتمُّ لصالحِ القوّاتِ المسلّحةِ، إنّما كانت تخدمُ اَبنَ شاكر في المقامِ الأوّلِ.

اِستمرَّ الاشتباكُ الخفيُّ بين الرّئاسةِ والقصرِ جرّاءَ مواقفِ أحمد عبيدات حيالَ موظّفين رئيسيّين آخرين، فقد حاولَ عبيدات كثيرًا إزاحةَ علي غندور، رئيسِ مجلسِ الإدارةِ والمديرِ التّنفيذيِّ لشركةِ «عالية» الخطوطِ الجوّيّةِ الأردنيّةِ، وكان يعرفُ علاقةَ الملكِ بغندور ودعمهُ الشّديدَ له، فلم يتمكّنْ من تحقيقِ هدفهِ، لذا كان يحاولُ تعطيلَ أيَّ مهامٍّ له بقدرِ الإمكانِ. فقد كان يعتبرهُ منغمسًا في صفقاتٍ تتعلّقُ بالملكيّةِ الأردنيّةِ وخارجَها.

واَستغنى عبيدات عن محمّد كمال الّذي كان مديرًا للتّلفزيون الأردنيّ وكان يحظى بثقةِ القصرِ ودعمه وذلك بالتّعاونِ مع ليلى شرف الّتي كانت وزيرةً للإعلام، من دون مشاورةِ القصرِ أو معرفتهِ، وتصرّفَتِ الحكومةُ في ذلك الوقتِ باَعتبارِ أنّ هذا القرارَ من صلاحيّةِ مجلسِ الوزراءِ، ولا يحتاجُ إلى موافقةِ الدّيوانِ.

وأعتقدُ أنّ إزاحةَ محمّد كمال وبالطّريقةِ الّتي حصلتْ، شكّلتْ منعطفًا مهمًّا في تفكيرِ الملكِ تجاهَ حكومةِ أحمد عبيدات، وكان المطبخُ السّياسيُّ المقرّبُ من الملكِ قد بدأَ يتذمّرُ بشكلٍ علنيٍّ من تصرّفاتهِ. وكان الملكُ غاضبًا من سيرِ ليلى شرف في ركبِ إقالةِ محمّد كمال، فهي زوجةُ الشّريفِ عبد الحميد شرف، وهما من أعزِّ النّاسِ وأقربِهم إلى زيد بن شاكر ومروان القاسم، كما إنّها كانت قريبةً جدًّا من الملكةِ نور.

وشكّلتِ اَستقالةُ ليلى شرف من وزارةِ الإعلامِ دويًّا جرتْ تغطيتهُ إعلاميًّا داخليًّا وعربيًّا، بشكلٍ لم يسبقْ له مثيلٌ، وأحدثتْ رَدودَ فعلٍ واسعةً، وسرّعتِ

اَستقالةَ حكومةِ عبيدات، والمعروفُ في ذلك الحينِ أنّها اَستشاطتْ غضبًا عندَما صدرتْ تعليماتٌ من إعلام الدّيوانِ بإذاعةِ خبرٍ من دونِ علمِها وعلمِ رئيسِ الوزراءِ، فقدّمتِ اَستقالَتَها ورفضَتْ كلَّ المحاولاتِ لسحبِ الاستقالةِ، واَنزوتْ بعيدًا عن كلِّ الأنظارِ، وكانتِ الاستقالةُ الأولى من نوعِها في تاريخِ الحكوماتِ الأردنيّةِ الّتي تمَّ تداولُها بين النّاسِ والنّخبِ السّياسيّةِ والإعلاميّةِ الأردنيّةِ، وتضمّنتْ نقدًا مباشرًا للحكومةِ، وفي كتابِ اَستقالتِها، أرجعتِ السّببَ إلى «ضيقِ أفقِ الحكومةِ من حرّيّةِ الرّأيِ والتّعبيرِ وغيابِ السّياسةِ الإعلاميّةِ الواضحةِ»، موضّحةً أنّها لا ترغبُ «في أن تكونَ وزارةُ الإعلامِ حجرَ الرّحى في صراعِ القوى في هذا البلدِ الحبيبِ في وقتٍ حرجٍ في مثلِ هذا الوقتِ»، ومشيرةً إلى أنّها قبلتِ المشاركةَ في الحكومةِ لأنّها «آمنت بمبادئَ اَقتبستْها من مدرسةِ عبد الحميد شرف في اَحترامِ الإنسانِ الأردنيِّ والعربيِّ وعقلِه، في تقديرِه لحرّيّةِ التّعبيرِ وحرّيّةِ الرّأيِ الصّحفيِّ... وآمنتْ أنَّ كرامةَ الإنسانِ الأردنيِّ خاصّةً والعربيَّ عامّةً واَنتماءهُ واَعتزازهُ بوطنِه الصّغيرِ والكبيرِ، وتطوّرهُ الفكريَّ والحضاريَّ لا يمكُن أن تتحقّقَ إلّا ضمنَ سياسةٍ بعيدةٍ عن التّدخّلِ اليوميِّ المحبطِ والمقيّدِ لتطوّرِ الفكرِ والتّعبيرِ عنه، وبعيدةٍ عن جعلِ الإعلامِ تعميةً للمواطنِ بدلَ إطلاعِه ومشاركتِه في المعرفةِ وفي أسبابِ القراراتِ وظروفِها».

في المقابلِ، كان عبيدات يتمتّعُ بدعمٍ شديدٍ من معظمِ وزرائِه، بخاصّةٍ المرحوم سليمان عرار الّذي كان نائبًا له ووزيرًا للدّاخليّةِ، كما كان مضر بدران داعمًا رئيسيًّا لعبيدات باَعتبارِه الأب الرّوحيّ لحكومتِه.

من جهةٍ ثانيةٍ، أذكرُ أنّني كنتُ بصددِ إجراءِ بعضِ التّغييراتِ في مراكزِ السّفراءِ، بخاصّةٍ في سفارتِنا في الكويت الّتي كان وضعُها مُزريًا بشكلٍ لا يُصدَّقُ على الرّغمِ من أنّها في بلدٍ يضمُّ أكبرَ جاليةٍ أردنيّةٍ في الخارجِ، وربّما

أغنى جاليةٍ، وكانتِ الشّكوى منها عارمةً، وقد تأكّدتُ من ذلك بنفسي عندما زرتُها مُتفقّدًا كنتُ حينها بمعيّةِ الملكِ حسين في إحدى زياراتهِ إلى الكويت وكان صالح الزّعبي سفيرَنا لديها آنذاك. وذُهِلْتُ من وضعِها، ووجدتُها غيرَ لائقةٍ ولا يجوزُ لسفارةٍ أردنيّةٍ أن تكونَ بهذا الشّكلِ، فقرّرتُ العملَ بسرعةٍ على إجراءِ تغييراتٍ جذريّةٍ وسريعةٍ، وأوّلُها نقلُ السّفيرِ صالح الزّعبي.

واَقترحتُ على عبيدات تعيينَ وائل طوقان سفيرًا في وزارةِ الخارجيّةِ كي يتولّى منصبَ السّفيرِ في الكويت. فاَعترضَ على هذا الاقتراحِ بشدّةٍ، ورفضَ الموافقةَ عليه، لأكتشفَ فيما بعد أنّهُ كانَ يظنُّ أنّني اَخترتُ وائل بإيحاءٍ من مروان القاسم ومن الشريف زيد، كونهُ صديقًا مشتركًا لهما، وواجَهني صراحةً برأيهِ. ففنّدْتُ كلامهُ، وأشرتُ إلى أنّ وائل طوقان دبلوماسيٌّ أردنيٌّ سابقٌ عملَ بهذه الصّفةِ في الإماراتِ العربيّةِ المتّحدةِ، ونحن بحاجةٍ إلى مواصفاتهِ في بلدٍ تقيمُ فيه جاليةٌ أردنيّةٌ مهمّةٌ معظمُها من أصلٍ فلسطينيٍّ.

لكنّهُ لم يقتنعْ ولم أنجحْ في تعيينِ وائل إلّا بعد اَستقالةِ حكومتهِ، ووافقَ زيد الرّفاعي الّذي تلاهُ في الحكومةِ على توصيتي، وتمَّ تعيينُ وائل الّذي نجحَ نجاحًا كبيرًا في الكويت، إذ جدّدَ السّفارةَ، واَعتمدَ نظامًا إداريًّا بما يكفلُ اَحترامَ المواطنِ الأردنيِّ ويسهّلُ معاملاتهِ في السّفارةِ، ولا سيّما تجديدُ جوازِ السّفرِ، ولم يكلّفْ تجديدُ السّفارةِ وإضافةُ بناءٍ إليها الخزينةَ الأردنيّةَ قرشًا واحدًا، بل قامَ بجمعِ المبلغِ من أبناءِ الجاليةِ الّذين تولّوا تمويلَ السّفارةِ بالكاملِ عن طيبِ خاطرٍ، لأنّهم كانوا مستائين جدًّا من الوضعِ هناكَ.

وأؤكّدُ أنّ عبيدات كان مُخطئًا في اَتّهامهِ لي، فأنا لم أرشِّحْ ولم أتصرّفْ، لا إداريًّا ولا سياسيًّا، اَنطلاقًا ممّا ظنّهُ، لأنّني أقدّمُ اَعتباراتِ المصلحةِ العامّةِ على أيّ اَعتبارٍ شخصيٍّ ضَيِّقٍ.

وسأعطي مثالاً آخر على طبيعةِ العلاقاتِ المتوتّرةِ بين الرّئيسِ ورجالِ الدّيوان، أذكرُ أنّني رشّحتُ لأحمد عبيدات موظّفًا من داخلِ الوزارةِ ليصبحَ سفيرًا لدى سلطنةِ عُمان هو مازن النّشاشيبي وكان برتبةِ وزيرٍ مفوّضٍ، وكان هدفي تشجيع موظّفِي الوزارةِ على تحمّلِ المسؤوليّاتِ وإعطاءهم الفرصةَ لكي يُثبتوا أنفسَهم، واتّفقَ عبيدات معي في هذا التّوجّهِ، وعندما اَستشارَ الملكَ، اَعترضَ مروان القاسم بشدّةٍ على هذا الاختيار، وإلى حدٍّ ما، دفعَ الملكَ للشّكِّ في صلاحيّةِ هذا التّنسيبِ، خصوصًا وأنّ العلاقاتِ الخاصّةَ بين السّلطانِ قابوس والملكِ حسين كانت في أوجِها، وجرى نقاشٌ بهذا الشّأنِ في السّربِ الملكيِّ في ماركا أثناءَ وداعِ الملكِ في إحدى سفراتِهِ، كنتُ أقفُ إلى جانبِهِ بحضورِ القاسم وعبيدات وعدنان أبو عودة.

وشكّكَ مروان القاسم بأهليّةِ النّشاشيبي سفيرًا في المبدأِ، فضلًا عن كون «القلوب مليانة» سابقًا، واَستفزَّ ذلك أحمد عبيدات على اَعتبارِ أنّ القاسم يعترضُ على قراراتِ الحكومةِ، وأنّ هذا التّنسيبَ أمرٌ لا يخصُّ رئيسَ الدّيوانِ، فردَّ القاسم عليه بالطّريقةِ عينِها، فقالَ عبيدات له: «تفضّلْ، خُذْ مكاني وأنا أتركُ منصبي»، أجابهُ القاسم: «أنا سأتركُ منصبي، تفضّلْ أنتَ وخذْ مكاني»، ليتدخّلَ الملكُ قائلًا: «لا أنتَ ولا هو، أتركُكُم ولا دخلَ لي بكم».

في النّهايةِ، تمَّ تعيينُ مازن النّشاشيبي في موقعِهِ، ولا أعدُّ أنّ هذا التّعيينَ كان اَنتصارًا أو هزيمةً لأيٍّ منهما، إلّا أنّ الملكَ لم يكنْ مرتاحًا لمثلِ تلك العلاقةِ الّتي تجمعُ بين شخصين مهمَّين في حكمِهِ.

الجميعُ يعرفُ أنّ الملكَ حسين هو الّذي كانَ يديرُ السّياسةَ الخارجيّةَ، وهو صاحبُ القرارِ الأخيرِ فيها، وهذا لا يعني أنّهُ لم يكنْ يستمعُ إلى آراءِ الآخرين، وكان يقتنعُ بوجهاتِ النّظرِ الأخرى في بعضِ الأحيانِ ويتبنّاها لكنْ بشكلٍ عامٍّ كان هو صاحب القرارِ.

كنتُ كوزيرٍ للخارجيّةِ أديرُ تلك السّياساتِ من دونِ خلافاتٍ حقيقيّةٍ حولها داخلَ المطبخِ السّياسيِّ. وكانت لنا حرّيّةُ الاختلافِ، وحتّى إمكانيّةُ تغييرِ الموقفِ والسّياسةِ، لكنّنا لم نكن نجدُ مجالًا للاختلافِ، ربّما لأنّنا نعملُ بطريقةٍ متناسقةٍ وعلى الموجة عينِها، ولدينا جميعًا الخلفيّاتُ ذاتُها، وربّما لأنّنا نعرفُ المعلوماتِ، ونقدِّرُ ماهيَّةَ الرّأيِ العامِّ العالميِّ، والرّأيِ العامِّ الأردنيِّ، واللّعبةَ السّياسيّةَ العالميّةَ.

إضافةً إلى ذلك، لم تحلِ التّبايناتُ دونَ الانسجامِ بين أعضاءِ المطبخِ السّياسيِّ بنسبةٍ عاليةٍ.

وأصبحَ الاستقطابُ بين حكومةِ عبيدات والقصرِ على أشدّهِ، ولم أكنْ جزءًا من تلك الحالةِ، بل عملتُ بمهنيّةٍ وباَستقلاليّةٍ مقبولتَين، واَبتعدتُ عن تلك الاستقطاباتِ، وصرتُ أشعرُ بطبيعةِ مهمّتي وإدارةِ الملكِ للشّؤونِ الخارجيّةِ لأنّني أصبحتُ أقربَ إلى القصرِ منّي للحكومةِ، ومع ذلك، بقيتُ مراعيًا لموقعي كوني وزيرًا للخارجيّةِ يرتبطُ برئيسِ حكومةٍ.

كنتُ عضوًا في المطبخِ السّياسيِّ الّذي تحدّثتُ عنهُ كوزيرٍ للخارجيّةِ، وكنّا نلتقي بين الحينِ والآخرِ عند الملكِ لتُطرحَ أمامَنا كلُّ قضايا الدّولةِ، ونخرجُ من كلِّ تلك اللّقاءاتِ مُقتنعين ومُطلّعين، ومن خلالِ التّنسيقِ والتّناغمِ السّياسيَّين لم أواجهْ تدخّلًا ملحوظًا في إدارتي لشؤونِ الخارجيّةِ الأردنيّةِ، وتقريرِ حاجةِ الأردنّ إلى زياراتٍ أو اَتّصالاتٍ مع الدّولِ المؤثّرةِ في العالمِ، وكانت لي الحرّيّةُ في اَختيارِ الدّولِ الّتي أقومُ بزيارتِها وتحديدِ المواضيعِ الّتي نبحثُها.

ولا يعني ذلك أنّ تناقضًا بين إدارتي وبين حصرِ الزّياراتِ والاتّصالاتِ والعلاقاتِ الأردنيّةِ مع دولٍ رئيسيّةٍ مثل الولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّةِ وبريطانيا وفرنسا والسّعوديّة ومصر وربّما غيرها بالملكِ حسين، فقد كنّا في وزارةِ الخارجيّةِ نكملُ الجهدَ الملكيَّ؛ ليس في تلك الحقبةِ فحسب، وإنّما في الحقبِ الّتي تلَتْها أيضًا.

وكانت وجهةُ نظري ترتكزُ على ضرورةِ تشعّبِ علاقةِ الأردنّ مع تلك الدّولِ المهمّةِ من مستوى القمّةِ إلى قنواتٍ متعدّدةٍ ومختلفةٍ، لأنّ صناعةَ القراراتِ في تلك الدّولِ مختلفةٌ عن صناعةِ القرارِ في الأردنّ، وقد تمهّدُ الاتّصالاتُ بين المسؤولين من الدّرجةِ الثّانيةِ السّبيلَ إلى رأسِ الدّولةِ في صناعةِ قرارٍ لصالحِ الأردنّ.

الزّيارةُ الأولى الّتي قمتُ بها بعد تكليفي بوزارةِ الخارجيّةِ كانت إلى المغربِ، حيثُ دعا الملكُ الحسن الثّاني إلى اَجتماعِ لجنةِ القدسِ الّتي يترأّسُها، كنتُ حديثَ العهدِ بالمسؤوليّةِ الوزاريّةِ، كان السّفيرُ الأردنّي في الدّارِ البيضاءِ اَبنَ عمٍّ لي وهو وائل المصري.

دخلْنا القصرَ الملكيَّ في فاس. أظنُّ أنّهُ من أجملِ الأماكنِ في بقاعِ الأرض ترتيبًا وتنسيقًا وفخامةً وعمارةً، كان عددُ أعضاءِ اللّجنةِ ثلاثةَ عشرَ عضوًا من دولٍ مسلمةٍ من أفريقيا وآسيا والدّولِ العربيّةِ، ووجدتُ أنّ الملكَ الحسن قد أعدَّ كلَّ شيءٍ سلفًا بشأنِ القرارِ الصّادرِ عن الاجتماعِ.

جرى الافتتاحُ والتّغطيةُ الإعلاميّةُ، ثمّ تُلِيَ البيانُ الختاميُّ، واَنتهى الاجتماعُ خلالَ يومٍ وليلةٍ، ولم يبذلْ أيٌّ منّا أيَّ جهدٍ حقيقيٍّ ولم يحصلْ أيُّ نقاشٍ ذي معنًى، ليس فقط لأنّ القرارَ كان مُتّفقًا عليه ولا خلافَ حولهُ كونه يتعلّقُ بالقدسِ، وليسَ فقط لأنّ صيغةَ القرارِ أشرفَ عليها المغربُ المعروفُ بوسطيّتهِ الّتي تراعي مواقفَ الدّولِ الأجنبيّةِ الأخرى بما فيها الفاتيكان، ولكنْ لأنّ ذلك كان النّهجَ المغربيَّ والعربيَّ في ترتيبِ القراراتِ بما فيها قرارات القمّةِ وأيّ قراراتٍ أخرى.

P U R E I S T H E T R U T H

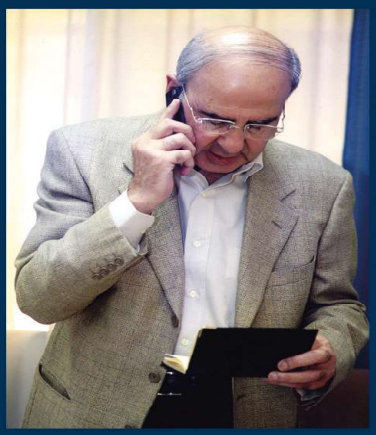

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629